مجتمع

أستراليون يطوّرون فحصاً للسكر من دون وخز

أعلن علماء أستراليون أنّهم طوّروا «أفضل» فحص لقياس مستوى السكر في الدم للمصابين بداء السكري من دون ألم، وهو كناية عن شريط لفحص مستويات الغلوكوز عن طريق اللعاب بعيداً عن وخز الأصابع. وأشار بول داستور، أستاذ الفيزياء في جامعة «نيوكاسل» الأسترالية، وقائد الفريق الذي ابتكر الفحص، إلى أنّ ابتكارهم أتى بمحض الصدفة فيما كانوا يعملون على خلايا شمسية، مضيفاً أنّه يمكن نقل التكنولوجيا الجديدة واستخدامها في فحوص كوفيد-19، وأخرى خاصة بالحساسية وبمستويات الهورمونات وللكشف عن الأورام. (رويترز)

اضطراب عصبي نادر من آثار «جونسون أند جونسون»

أشارت وكالة الغذاء والدواء الأميركية إلى احتمال الإصابة باضطراب عصبي نادر هو متلازمة غيلان باريه (غيّان باريه)، لدى أشخاص تلقّوا لقاح «جونسون أند جونسون» المضاد لكوفيد-19. أضافت أنّ مائة شخص أصيبوا بالمتلازمة من أصل نحو 12,5 مليون شخص تلقّوا هذا اللقاح. لكنّها شدّدت على أنّ فوائد اللقاح تفوق المخاطر المحتملة. من جهتها، أوضحت شركة «جونسون أند جونسون» أنّ «احتمالات الإصابة بالمتلازمة منخفضة جداً ومعدّل الحالات المبلّغ عنها لا يتجاوز المعدّل الأساسي لعموم السكان إلا بهامش ضئيل». (فرانس برس)

تونس: كلّ المؤشرات حمراء

تسجّل تونس عدد الوفيات الأعلى بكوفيد-19 في المنطقة العربية والقارة الأفريقية، وهي تعرف وضعاً صعباً قد يزداد سوءاً. بالتالي، فإنّ البلاد في حاجة إلى مساعدة ولقاحات. هذا ما كشفه ممثل منظمة الصحة العالمية بتونس إيف سوتيران لوكالة «فرانس برس»، موضحاً أنّ «أكثر من 100 وفاة تُسجّل في اليوم» في بلد يسكنه نحو 12 مليون شخص، ومؤكداً أنّ «هذا حقاً كثير». وكانت تونس قد تمكّنت من تجاوز الموجة الأولى من وباء كورونا ما بين مارس/ آذار وأغسطس/ آب 2020، لكنّ عدد الوفيات اليوم تخطّى 16 ألفاً من بين أكثر من 500 ألف إصابة بفيروس كورونا الجديد، وقد سُجّلت أرقام قياسية في خلال الأيّام الأخيرة.

وأكّد سوتيران أنّ تونس «أكثر شفافية في نشر المعطيات (الخاصة بالوباء) مقارنة بدول أخرى»، وهو ما يعني أنّ «عدد الوفيات الذي تنشره قريب من الواقع، من دون شكّ». لكنّه حذّر من أنّ «الوضع الصحي خطير، وكلّ المؤشرات حمراء». وعلّل ذلك بتفشي الفيروس في كلّ أنحاء البلاد، واصفاً الأمر بأنّه «مقلق جداً»، لا سيّما مع «انتشار متحوّر دلتا (المتحوّر الهندي) شديد العدوى والمتفشي بكثافة»، ومؤكداً أنّ ثمّة ولايات تعيش اليوم «وضعاً وبائياً مقلقاً جداً». وحذّر سوتيران قائلاً: «لم نصل بعد إلى الذروة الوبائية، لا من جهة عدد الإصابات ولا من جهة عدد الوفيات»، لافتاً إلى أنّ «تونس تواجه إمكانية عيش أيّام صعبة» تكون خدمات النظام الصحي «مطلوبة جداً» في خلالها. وتابع أنّ «الموارد البشرية التي تعمل في الأقسام المخصصة لكوفيد-19 منهكة وأعدادها غير كافية... والنظام الصحي غير قادر على الاستجابة لطلبات العلاج الكبيرة».

(فرانس برس)

(فتحي بلعيد/ فرانس برس)

بلجيكيون يعيشون على المعونات الغذائية

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

في بلجيكا، يعيش نحو نصف مليون شخص على المساعدات الغذائية، وقد جعلت أزمة كورونا الراهنة الأمر ضرورياً أكثر من أيّ وقت مضى. لكنّ ذلك لا يمنع التساؤل حول السبب الرئيسي الذي يفرض هذا الأمر وهو الفقر، وحول الجهود التي تبذلها السلطات للمعالجة. يُذكر أنّه لم يُسجَّل توجّه أيّ مواطن أو منظمة تعمل في مجال دعم المحتاجين إلى مقاضاة الدولة لعدم تزويد سكانها جميعاً بما يكفي من طعام.

بخلاف دول أخرى كثيرة، لم تكرّس بلجيكا الحق في الغذاء في دستورها. لكن المادة 23 من النص التأسيسي الذي عُدّل في عام 1994، تشير إلى الحق في حياة كريمة. إضافة إلى ذلك، ينصّ ميثاق مجلس أوروبا، الذي وقعت عليه بلجيكا، على الحق في عدم العيش في فقر وفي الحدّ الأدنى من الدخل والحق في الحماية الصحية. هي ضمانات نجدها كذلك في المعاهدات الدولية الأخرى التي انضمت إليها بلجيكا. لكنّه من الصعب تصديق ذلك من قبل مواطنين يقفون في طوابير منذ بداية العام للحصول على حزمة مساعدة غذائية. ويقول هنا أستاذ القانون في جامعة ليبج البلجيكية جاك فيرينز: «بالتأكيد، إذا رُفعت دعوى على الدولة أمام المحكمة وطُلب منها إصدار تشريعات لدعم هذا الحق الذي يندرج في إطار الكرامة الإنسانية، فإنّها سوف تجيب بأنّها تفعل ما في وسعها وفي حدود إمكانياتها».

ويتردد في بلجيكا اليوم نحو نصف مليون شخص على مباني جمعيات دعم المحتاجين ومكاتب الصليب الأحمر لسدّ جوعهم. وعلى مدى عشر سنوات، صار الحرمان من الطعام يلقى اهتماماً كبيراً في الإحصاءات المحلية، بحسب ما يشير تقرير لاتحاد الخدمات الاجتماعية في البلاد. فالأمر كان يطاول ستّة في المائة من البلجيكيين في الأساس، قبل أن ترتفع النسبة إلى ما بين 15 و20 في المائة منذ بداية أزمة كورونا.

وفي العاصمة الأوروبية بروكسل، يتصل شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص برقم الطوارئ الاجتماعية المجاني للحصول على المساعدة الغذائية. وفي هذا الإطار، تقول الأمينة العامة لشبكة مكافحة الفقر كريستين ماهي، لـ«العربي الجديد»: «لقد اعتدنا على حقيقة أنّ المعونة الغذائية أمر طبيعي. فالدولة ترسّخ في أذهاننا عادة فقدان الحقوق»، مضيفة أنّه «يتوجّب على الدولة تولّي القضاء على الفقر. فمنح الناس مساعدة غذائية لا يساعدهم على الإفلات من الفقر. الآن نحن كمنظمات نؤدّي دور المهدئين أكثر من اللازم. لكن ماذا لو أضربنا عن العمل؟ طالما أنّ الناس يأكلون، لن يقوم أيّ تمرّد. لذلك لا يمكن الحديث عن المعونة الغذائية من دون ذكر مشكلة الفقر».

تتّفق جهات عدّة فاعلة في مجال دعم المحتاجين على أنّ السلطات لا تعالج بشكل كاف هذا الملف الذي يُعَدّ أساسياً، على الرغم من الوعود التي تطلقها. وتؤكد ماهي أنّ «الجميع أدرك منذ سنوات أنّ الدخل الاجتماعي المخصص للمحتاجين منخفض جداً. ولم يقتصر الأمر على عدم قيام الحكومة بالزيادة المطلوبة لتلبية هذا الحق حتى الآن، إنّما هي تعتمد إجراءات لتقويضه».

ويشدّد عاملون في اتحاد بنوك توزيع الطعام على أنّ توزيع الوجبات ليس حلاً للفقر، بل للجوع فقط. ويقول مدير الاتحاد جوزيف موتار، لـ«العربي الجديد»، إنّه «لو قمنا بمواءمة الدخل الاجتماعي قياساً بالفقر على المستوى الأوروبي، فسوف نقضي بالفعل على مجموعة كبيرة من المستفيدين. لكنّ هذا ليس عملنا نحن. الأمر هو في يد السلطات العامة، وعليها هي الإمساك بزمام المبادرة». ويشير إلى أنّ «المعونة الغذائية تؤدّي دوراً مهماً بالنسبة إلى المحتاجين كما الدولة، لكنّها لا تحلّ شيئاً إنّما تدفع الناس فقط إلى إدمان كارثي طويل الأمد من شأنه أن يؤدّي إلى تزايد عدد المحتاجين. وبدلاً من دمجهم في الحياة، نعمل فقط على زيادة دعم المعونة الغذائية». ويشدد موتار على أنه «لم نعد في العصور الوسطى، بالتالي منح طرود مساعدات للفقراء هو من زمن ولّى».

وفي سياق متصل، يرى فيرينز أنّ «المستفيدين يشعرون بالخزي في أغلب الأحيان. فهذه العملية (تقديم المعونات الغذائية) قد تؤذي كرامتهم واحترامهم لذاتهم. بالإضافة إلى ذلك، لا يُدرَّب المتطوعون والعاملون الذين يتلقون هذه الطلبات دائماً على تقديم استجابة مناسبة، ويُنظر أحياناً إلى المساعدة المقدّمة على أنها سخيفة. لذلك من المهم إعادة النظر بشكل جذري في سير هذه العملية ككل».

إيجابية الأزمة الوبائية

يُحكى عن تأثير إيجابي لأزمة كورونا، إذ سلّطت الضوء على ملف المساعدات الغذائية وجعلته مثل قضية مكافحة الفقر في قلب النقاش العام في بلجيكا. فمنذ ظهور الوباء، خُصّصت مساعدات غذائية لطالبيها من دون شروط. كذلك ظهرت مقترحات أخرى، من قبيل الأمن الغذائي الاجتماعي في متناول الجميع.

الغلاف

حريف جديد اندلع في مستشفى عراقي وأدّى إلى سقوط قتلى وجرحى. ويُحكى عن قضية فساد في دولة تُصنّف في مراتب عالية على قوائم الدول الفاسدة، فيما يطالب معنيّون بإجراءات حاسمة لمحاسبة المتورّطين ومنع تكرار مثل هذه الحوادث

حريق مستشفى الناصرية

كارثة صحية ليست الأولى في العراق

يكون عزيزا الأهمت جسده النيران (كرار عيسى/ الأناضول)

بغداد ـ **براء الشمري**

أتت حادثة حريق مستشفى الحسين التعليمي المخصص لعزل المصابين بفيروس كورونا الجديد في مدينة الناصرية، العاصمة المحلية لمحافظة ذي قار جنوبي العراق، والتي أودت بحياة نحو 100 شخص وأدّت إلى إصابة عشرات آخرين، لتعيد فتح ملف التهالك في البنى التحتية للمؤسسات الصحية وضعف منظومات الدفاع المدني ومعالجة الحرائق الخاصة بالمستشفيات العراقية بشكل متكرر. فالاثنين الماضي، اندلع كذلك حريق كبير في مجمّع مدينة الطب التابع لوزارة الصحة العراقية، وقبل ذلك، قُتل وأصيب نحو 200 شخص في حريق مستشفى ابن الخطيب المخصّص لعزل المصابين بكورونا في بغداد في إبريل/ نيسان الماضي، الأمر الذي تسبّب في موجة غضب واسعة دفعت وزير الصحة حسن التميمي إلى تقديم استقالته من منصبه في بداية مايو/ أيار الماضي، بعد نحو أسبوعين من الحادثة. وعلى الرغم من اتخاذ رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إجراءات عدّة بعد الحريق الأخير، من قبيل إقالة وحجز مسؤولين محليين في ذي قار، وإرسال لجنة تحقيق إلى المحافظة وتصنيف قتلى الحريق «شهداء»، فإنّ عدداً من المسؤولين والنواب حمّلوا الحكومة مسؤولية ما جرى.

وقال مسؤول رفيع المستوى في محافظة ذي قار فضّل عدم الكشف عن هويته، لـ«العربي الجديد»، إنّ «العملية السياسية في بغداد هي التي ذبحت المرضى، لأنّها تختار مسؤولين بطريقة المحاصصة الطائفية والحزبية وليس على أساس الكفاءة، والنتيجة كل يوم مصيبة». وأضاف أنّ «المحاصصة وصلت إلى قطاع الصحة، وشملت حتى درجات مدير قسم ورئيس وحدة. وإرسال لجنة للتحقيق لا يكفي لأنّ نتائجها سوف تأتي مشابهة للجان السابقة».

ولفت المسؤول نفسه إلى أنّ «الحلّ يكمن في الاهتمام الجدي بالمؤسسات الصحية، التي تعاني من ضغط كبير بسبب وباء كورونا»، متوقعاً أن «يفجّر حريق مستشفى الحسين الغضب الشعبي مجدداً، لا سيّما أنه يتزامن مع تذمّر واسع النطاق في ذي قار بسبب انقطاع التيار الكهربائي والارتفاع الكبير في درجات الحرارة». وأكّد أنّ «الحلّ لا يكمن بإقالة بعض المسؤولين أو استبدالهم، بل تجب محاسبة المقصّرين جميعاً وإحالتهم إلى القضاء إلى «شبهات فساد تطاول مسؤولين صحيين في عدد من المحافظات، وتجب إعادة النظر في ذلك». وشدّد بريفكاني على «ضرورة إطلاق المبالغ المخصصة لوزارة الصحة في موازنة العام الحالي»، موضحاً «عدم وجود شيء تحت مسمّى مستشفى من صفيح في العالم، لأنه لا بدّ من أن تكون المستشفيات مبنيّة بشكل صحيح وتضمّ أحدث الأجهزة، ومزوّدة بمنظومات مكافحة الحرائق. بالتالي، يتوجّب على رئيس الوزراء اتّخاذ قرارات مهمّة في هذا الخصوص، وإعادة النظر بالمدراء العامين في المحافظات».

يُذكر أنّ مستشفى الحسين التعليمي في الناصرية يتكوّن من كرفانات مصنوعة من مواد عازلة قابلة للاشتعال، وفقاً لما أوضحته وزارة الداخلية العراقية في تقرير لها أصدرته أمس الثلاثاء.

ولفت بريفكاني إلى أنّ «ما حصل أمر كبير هزّ ضمائر العراقيين ونفوسهم، وعلى البرلمان اتّخاذ قرارات صارمة، إلى جانب وجوب تشخيص الخلل ووضع النقاط على الحروف ومحاسبة كلّ من يثبت تقصيره»، مشدداً على ضرورة «محاسبة المقصّرين ليكون ذلك عامل ردع لآخرين». من جهة أخرى، قال بريفكاني إنّ السلطات العراقية سبق أن خصصت مبالغ طائلة من أجل التصدّي لوباء كورونا في البلاد، «لكنّنا على أرض الواقع لم نلمس شيئاً من هذه المبالغ، ولم تُشيّد مستشفيات، ولم يتمّ شراء أجهزة حديثة». وشرح أنّ «الأجهزة المشتراة لمواجهة الوباء غير فاعلة، والمرضى يشتكون من عدم الاستفادة منها. والفساد هو السبب الأكبر لحدوث الكوارث الصحية في المحافظات»، مؤكداً أنّ «الحكومة هي المسؤول الأوّل والأخير تجاه كلّ ما يحدث للشعب العراقي، وعليها الآن اتّخاذ قرارات جريئة بإعادة النظر في القضايا التي تُسجّل فيها إخفاقاً».

وبشأن تكرار الحرائق في المستشفيات، قال بريفكاني إنّ «البنى التحتية متهالكة، والإدارة في القطاع الصحي غير كفوءة، وأجهزة الأوكسجين والحماية بدائية وغير مطابقة للمعايير العالمية»، موضحاً أنّ «هذه العوامل واضحة تسبّبت في إزهاق أرواح عشرات العراقيين». أضاف، مفضّلاً عدم الكشف عن هويته، أنّ «التحقيقات الحالية سوف تُعلن الأربعاء (اليوم) بشكل أولي، لكنّ ثمّة تورّطاً لعدد من الأشخاص في عملية إنشاء هذا الصرح، وينطوي الأمر على فساد مالي وتلاعب بالمواصفات ومعايير الأمان الضرورية الواجب توفرها». وتابع أنّ «الكرفانات (البيوت الجاهزة) نفسها التي شُيّد على أساسها هذا الصرح تسبّبت في مقتل عدد من النازحين في الرمادي قبل نحو شهرين. وقد أصدر الدفاع المدني تعميماً منع بموجبه استخدامها كمراكز إيواء وكمقرّات عمل، كونها خطرة».

من جهته، أوضح رئيس لجنة الصحة في البرلمان العراقي فارس بريفكاني أنّ «المسؤولية في حادثة حريق مستشفى الحسين التعليمي جماعية»، مبيّناً لـ«العربي الجديد» أنّ «ما حدث يمثّل فاجعة وكارثة كبيرتَين». أضاف أنّ «هذه الكارثة قد تتكرر مستقبلاً، لأنّ البنى التحتية هشّة والنظام الصحي متهالك»، مشيراً إلى «شبهات فساد تطاول مسؤولين صحيين في عدد من المحافظات، وتجب إعادة النظر في ذلك». وشدّد بريفكاني على «ضرورة إطلاق المبالغ المخصصة لوزارة الصحة في موازنة العام الحالي»، موضحاً «عدم وجود شيء تحت مسمّى مستشفى من صفيح في العالم، لأنه لا بدّ من أن تكون المستشفيات مبنيّة بشكل صحيح وتضمّ أحدث الأجهزة، ومزوّدة بمنظومات مكافحة الحرائق. بالتالي، يتوجّب على رئيس الوزراء اتّخاذ قرارات مهمّة في هذا الخصوص، وإعادة النظر بالمدراء العامين في المحافظات».

يُذكر أنّ مستشفى الحسين التعليمي في الناصرية يتكوّن من كرفانات مصنوعة من مواد عازلة قابلة للاشتعال، وفقاً لما أوضحته وزارة الداخلية العراقية في تقرير لها أصدرته أمس الثلاثاء.

ولفت بريفكاني إلى أنّ «ما حصل أمر كبير هزّ ضمائر العراقيين ونفوسهم، وعلى البرلمان اتّخاذ قرارات صارمة، إلى جانب وجوب تشخيص الخلل ووضع النقاط على الحروف ومحاسبة كلّ من يثبت تقصيره»، مشدداً على ضرورة «محاسبة المقصّرين ليكون ذلك عامل ردع لآخرين». من جهة أخرى، قال بريفكاني إنّ السلطات العراقية سبق أن خصصت مبالغ طائلة من أجل التصدّي لوباء كورونا في البلاد، «لكنّنا على أرض الواقع لم نلمس شيئاً من هذه المبالغ، ولم تُشيّد مستشفيات، ولم يتمّ شراء أجهزة حديثة». وشرح أنّ «الأجهزة المشتراة لمواجهة الوباء غير فاعلة، والمرضى يشتكون من عدم الاستفادة منها. والفساد هو السبب الأكبر لحدوث الكوارث الصحية في المحافظات»، مؤكداً أنّ «الحكومة هي المسؤول الأوّل والأخير تجاه كلّ ما يحدث للشعب العراقي، وعليها الآن اتّخاذ قرارات جريئة بإعادة النظر في القضايا التي تُسجّل فيها إخفاقاً».

وبشأن تكرار الحرائق في المستشفيات، قال بريفكاني إنّ «البنى التحتية متهالكة، والإدارة في القطاع الصحي غير كفوءة، وأجهزة الأوكسجين والحماية بدائية وغير مطابقة للمعايير العالمية»، موضحاً أنّ «هذه العوامل مجتمعة أدّت إلى الكارثة الأخيرة، وقد تتسبّب في كوارث أخرى مستقبلاً. والحلّ يكمن في اتخاذ قرارات حازمة تجاه المقصّرين».

12
يوليو/ تموز كان دامياً في العراق، إذ تسبّب حريق مستشفى الحسين بالناصرية بقتل وإصابة العشرات

سوء التخطيط

في الإطار نفسه، رأت نائبة رئيس لجنة الخدمات في البرلمان العراقي السابق آمل مرعي أنّ «سوء التخطيط هو الذي تسبّب في حريق مستشفى الحسين التعليمي في الناصرية»، منتقدة «غياب الاستراتيجية الواضحة لمعالجة المصابين بكورونا». أضافت مرعي لـ«العربي الجديد» أنّه «لا يمكن لمستشفى العزل في الناصرية أن يقوم على كرفانات، لأنّها خطرة وعرضة للحرائق وللتماس الكهربائي»، شارحة أنّ «عدد ضحايا المستشفى كان يمكن أن يكون أقلّ مما سُجّل لو أنّه شُيّد بشكل صحيح». أضافت أنّه «من المؤسف عدم اكتمال مستشفيات مهمة مثل المستشفى التركي في الناصرية». وأشارت مرعي إلى أنّ «الإدارة غير السليمة تسبّبت في حرائق متكرّرة في المستشفيات التي تضمّ المصابين بكورونا»، مشدّدة على أنّ «إقالة المسؤولين لا يمكن أن تعوّض ذوي ضحايا الحريق ولا تكفي»، محمّلة «وزارة الصحة المسؤولية الكاملة عن تكرار الأخطاء» ومطالبة بـ«وجوب تصحيح مسار الوزارة». وتابعت مرعي أنّ «المواطن بدأ يتساءل عن سبب تكرار الحرائق كلّ شهرَين أو ثلاثة. فإذا كانت ناتجة عن أخطاء قتلت كارثة، وإذا كانت حوادث متعمدة فالمصيبة أعظم».

من جهته، أفاد الناشط الحقوقي علي الساعدي، من مدينة الناصرية، بأنّهم استخرجوا أكثر من 20 جثة كانت متفحّمة، مؤكداً أنّ عدد الضحايا قد يستمرّ بالارتفاع، إذ إنّ أشلاء استُخرجت ووُضعت في أكوام وأكياس بطريقة عشوائية. ولفت إلى أنّ ثمّة مواطنين تعرّفوا على ذويهم الضحايا من أغراض من قبيل نظارة أو مسبحة أو قلادة أو مفاتيح سيارة وغيرها، فيما آخرون ما زالوا ينتظرون ويبحثون.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

> المستشفى يتكوّن من كرفانات مصنوعة من مواد قابلة للاشتعال
>
> قضية فساد واضحة تسبّبت في إزهاق أرواح عشرات العراقيين

النجاح في الكويت يضرب التعليم

قبل أشهر، قام جدال في الكويت حول امتحانات الثانوية العامة وسط الوباء. ففي حين طالب كثر بإجرائها عن بُعد، أصرّت السلطات على جعلها حضوريّة. ورغم ذلك أتى النجاح «هائلاً»

الكويت ـ **خالد الخالدي**

سجّلت نسبة النجاح في الثانوية العامة بالكويت هذا العام رقماً قياسياً مقارنة بما كانت الحال عليه قبل أزمة كورونا، وهو أمر يراه تربويون ومهتمون بالشأن التعليمي في البلاد «كارثة كبرى» تستدعي تدخّل الجهات المختصة خوفاً من استمرار التسهيلات المقدّمة للتلاميذ في امتحانات السنوات المقبلة. وقد وصلت نسبة النجاح في الثانوية العامة لعام 2021 إلى 91 في المائة، في حين أنّ نسبة النجاح المعتادة في سنوات ما قبل تفشّي فيروس كورونا الجديد كانت تراوح ما بين 65 و75 في المائة، في أحسن الأحوال، علماً أنّ هذه النسبة كانت تبلغ 50 في المائة فقط في تسعينيات القرن الماضي. ويتّهم تربويون وخبراء في السياسات التعليمية وزارة التربية بتقديم تنازلات للتلاميذ الذين احتجّوا على إصرار الوزارة على إجراء اختبارات ورقية بدلاً من اختبارات بنظام التعليم عن بُعد كما كان مقرراً. يُذكر أنّ التلاميذ الكويتيين وأولياء أمورهم نظّموا وقفات احتجاجية متكررة أمام مجلس الأمة وأمام وزارة التربية، مطالبين بإجراء الاختبارات عن بُعد، وهو أمر من شأنه تسهيل النجاح ورفع نسبته بشكل كبير، لكنّ الوزارة أصرّت على الاختبارات الورقية.

عثمان الشمري، وهو مدرّس لغة عربية في إحدى مدارس الكويت الثانوية ومراقب امتحانات في الثانوية العامة، يقول لـ«العربي الجديد»، إنّ «ما حدث كان مهزلة كبيرة، إذ إنّ أسئلة الاختبارات أتت سهلة جداً وفي متناول جميع التلاميذ، بالتالي لا يمكن من خلالها تمييز التلميذ الجيد من ذلك السيّئ، وهو ما يتنافى مع فكرة الاختبارات أصلاً لتحديد مستوى التلاميذ». يضيف الشمري: «كذلك سُمح للتلاميذ باختلاس النظر إلى أوراق زملائهم، وعندما حاولنا ردعهم، نبّهتنا الإدارة بأنّ ثمّة تسهيلات وليس علينا التشديد عليهم»، مؤكداً أنّه «من الواضح أنّ فكرة التسهيل تعني السماح للتلاميذ بالغشّ بسهولة، وهو ما سوف ينتج لنا تلاميذ لم يتعلّموا شيئاً في المدارس فيدخلون إلى الجامعات ويتسبّبون في كارثة تعليمية على المدى القريب وكذلك البعيد».

بدوره، وتعليقاً على نتائج اختبارات الثانوية العامة والارتفاع الكبير في نسب النجاح هذا العام على الرغم من الاختبارات الورقية، يقول إبراهيم الحوطي، وهو خبير في السياسات التعليمية المقارنة وأحد أبرز المهتمين بالشأن التعليمي في الكويت، إنّ «تضخم الدرجات والنسب الفلكية هو نتيجة لأيّ اختبار سواء أكان ورقياً أم إلكترونياً». ويوضح الحوطي أنّه «ببساطة، الجهة التي تحدّد مقرّر الاختبار هي نفسها التي تصيغه وهي نفسها التي تشرف عليه وهي نفسها التي تصححه وهي نفسها التي تعتمد نتيجته. وليس من مصلحة هذه الجهة أن تكون نسب التلاميذ متدنية، لأنّ من شأن ذلك أن يحمّلها مسؤولية الإخفاق في عملها، لذلك تحرص على أن تكون النسب مرتفعة بأيّ طريقة، حتى يكون الجميع راضين وسعداء. بالتالي، لا بدّ من أن تكون ثمّة جهة (مستقلة) مسؤولة عن الاختبارات الوطنية التي ما زالت غائبة وغير مطبّقة في الكويت».

ولعلّ أخطر ما أدّت إليه نسب النجاح المرتفعة والتساهل غير المبرّر في الاختبارات الورقية التي أجريت، هو أنّ نسبة كبيرة عادت إلى الدراسة في الثانوية العامة لضمان حصولها على درجات مرتفعة تؤهّلها لدخول الجامعات الحكومية والخاصة في الكويت مع منح وبعثات بناءً على الدرجات المرتفعة.

في سياق متصل، يرى المدرّس سعود الفضلي لـ«العربي الجديد» أنّ «ثمّة كوارث كبرى حصلت في أثناء الامتحانات الأخيرة، الأمر التي تسبّب في هزّ نظام التعليم في البلاد والإضرار به بشكل كبير». ويشدد على أنّ «إصلاح أضرار هذا العام سوف يتطلب سنوات كثيرة». يضيف الفضلي: «أراهن على أنّ وزراء التربية المقبلون لن يخفضوا نسبة النجاح بشكل كبير لأنّ ذلك يعني أنّهم سوف يعزّضون مستقبلهم السياسي إلى الخطر. وهو أمر سيئ جداً أن يدخل التعليم ونسب النجاح في جوّ المماحكات السياسية والصراعات حول التعيينات في وزارة التربية أو غيرها».

من جهته، يقول الوكيل المساعد السابق في وزارة التربية الدكتور خالد الرشيد، لـ«العربي الجديد»، إنّ «النتائج صادمة وارتفاع نسب النجاح بهذه الطريقة أمر خطير يستدعي تدخّلاً عاجلاً يبعد وزارة التربية عن المساومات والضغوط السياسية، لأنّ التعليم يجب أن يكون خطاً أحمر ولا يخضع للظروف السياسية».

امام احد مراكز الامتحانات في العاصمة (ياسر الزيات/ فرانس برس)

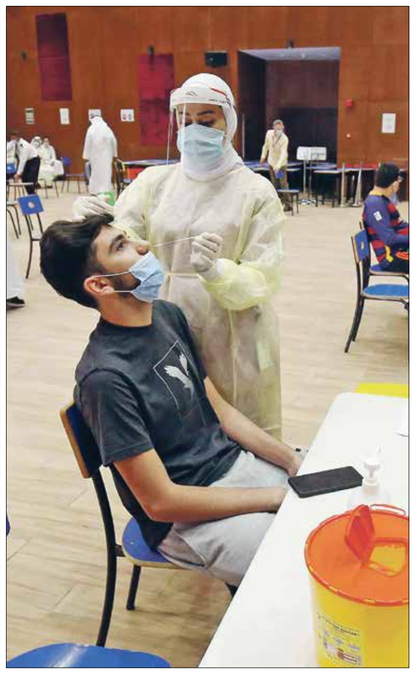
فحوص كورونا شرط للمشاركة في الامتحانات (ياسر الزيات/ فرانس برس)

عبء الدورة الشهرية على نساء لبنان في زمن الفقر

> تُواجه نساء لبنان وفتياته أزمة إضافية تتعلّق بنقص المستلزمات الخاصة بالدورة الشهرية، على خلفية الأزمة الاقتصادية في البلاد والارتفاع الكبير في الأسعار، الأمر الذي يجعل كثيرات منهن عاجزات عن تأمينها

حصلت على بعض مستلزمات الدورة الشهرية (من فيمايل)

بيروت ـ **ملاك مكي**

تعاني 76,5 في المائة من الفتيات والنساء اللواتي يعشن في لبنان صعوبة للوصول إلى مستلزمات الدورة الشهرية، في وقت تلاحظ 79 في المائة من الفتيات والنساء تغيّراً في عادات استهلاك هذه المستلزمات في محيطهن. وتعاني 36 في المائة من الفتيات والنساء أعراضاً جسدية لعدم تمكنّهن من شراء حاجات الدورة الشهرية ومستلزمات النظافة الشخصية. وتعيد 87,9 في المائة من الفتيات والنساء، اللواتي غيرن سلوكهن، السبب إلى الارتفاع الكبير في أسعار المستلزمات المتعلقة بالدورة الشهرية في لبنان بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمرّ بها البلاد.

هذه أبرز نتائج دراسة حديثة أجرتها جمعية «فيمايل» بالتعاون مع المنظمة الدولية «Plan international» وشركة «Statistics Lebanon LTd» حول «فقر الدورة الشهرية في لبنان». وشملت الدراسة 1800 أنثى من جنسيات مختلفة (1200 لبنانية، 400 سورية، 200 فلسطينية)، تتراوح أعمارهن ما بين 12 عاماً و45. وتم الاتصال بهن عبر الهاتف بسبب ظروف جائحة كورونا ومشاركتهن بالاستبيان خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 21 مايو/ أيار و2 يونيو/ حزيران الماضيين. وتعدّ عينة الدراسة ممثلة، بحسب المديرة التنفيذية بالشراكة للجمعية، علياء عواضة، وبالتالي يمكن تعميم نتائجها على المجتمع بشكل عام.

وفقر الدورة الشهرية هو الصعوبة في الحصول على مستلزمات النظافة الشخصية، ونقص الثقافة الصحية المتعلقة بالدورة الشهرية، ودورات المياه، ومرافق غسل اليدين، وإدارة المخلفات. وقد تُنبذ الفتيات والنساء خلال ممارسة النشاطات اليومية، أو يتوقفن عن الذهاب إلى المدارس والعمل أثناء فترة الحيض. وتظهر نتائج الدراسة أن 41,8 في المائة من الفتيات والنساء في لبنان اضطررن إلى التخفيف من استهلاك مستلزمات الدورة الشهرية، أو إلى استخدامها لفترة زمنية أطول، بينما ارتفعت هذه النسبة لتسجل 60,5 في المائة لدى الفتيات والنساء السوريات. وتعتبر الأسر ذات الدخل المنخفض الأكثر تأثراً بسبب التحديات الاقتصادية، وعدم القدرة على شراء مستلزمات الدورة الشهرية. واستخدمت 35,3 في المائة من الفتيات والنساء في لبنان مصطلح «فقر الدورة الشهرية» للحديث عن حالتهن، بينما أعربت 74 في المائة من المستطلعة آراؤهن عن عدم شعورهن بالراحة لدى مناقشة مسألة الدورة الشهرية مع الذكور.

> 41,8% من النساء خفّفن من استهلاك مستلزمات الدورة الشهرية
>
> الأسر ذات الدخل المنخفض هي الأكثر تأثراً بسبب الوضع الاقتصادي

وتصف عواضة نتائج الدراسة بـ«المقلقة والخطيرة»، وتعيدها لعوامل عدة منها: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمرّ بها لبنان وارتفاع أسعار مستلزمات الدورة الشهرية (والتي هي بمعظمها مستوردة)، وعدم دعم الدولة اللبنانية هذه المستلزمات وتجاهل حقوق النساء في توفيرها وعدم اعتبارها أولوية وحقاً أساسياً للفتيات والنساء في المجتمع اللبناني، وإعادة ترتيب أولويات الأسر اللبنانية في ظل ارتفاع نسبة الفقر واعتبار شراء مستلزمات الدورة الشهرية غير ذي أولوية بالمقارنة مع الغذاء والمياه، وعوائق في الحصول على مياه نظيفة وأساليب التعقيم والنظافة، والوصمة الاجتماعية المرتبطة بجسد النساء في مجتمعاتنا ما يمنعهن من التعبير عن حاجاتهن الأساسية المرتبطة بأجسادهن. من جهتها، تلفت مديرة برامج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في منظمة «بلان إنترناشونال» لى نجا، إلى استخدام الفتيات والنساء في لبنان، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، بدائل غير آمنة ومنها قطع قماش قديمة، صحف، وغيرها ما يضرّ بصحة النساء الانجابية والجنسية، ويعرّضهن لمخاطر الالتهابات وغيرها من مشاكل صحية ضارة بصحتهن وأجسادهن. كما تعاني الفتيات والنساء صعوبة في الحصول على الأدوية التي تحتاجها خلال فترة الحيض، من مسكنات الام ومضادات التهابات وغيرها ما يفاقم وضعهن الصحي. تدافع نجا عن حق الفتيات والنساء في ضرورة أن يمتلكن جميع الخيارات الممكنة والمناسبة للحفاظ على النظافة الشخصية والصحية وعدم فرض أي خيار عليهن أو إجبارهن على اعتماد بعض البدائل دون غيرها. وتشير نجا إلى حالات بعض النساء المعنّفات اللواتي يمنعهن أزواجهن من الخروج وشراء مستلزمات الدورة الشهرية، وخصوصاً أثناء الحجر الصحي خلال تفشي فيروس كورونا، أو النساء اللواتي يقوّر أزواجهن وهم أرباب الأسر والمسؤولون عن الإنفاق المادي على العائلة أن شراء مستلزمات الدوة الشهرية غير ضروري مقارنة مع شراء الحاجات الأساسية الأخرى.

وفي ما يتعلق بالصحة النفسية، تشير نتائج الدراسة إلى أنّ 43 في المائة من الفتيات والنساء، اللواتي شاركن في الدراسة، أظهرن مشاعر قلق وتوتر بسبب عدم قدرتهن على تأمين مستلزمات الدورة الشهرية. تؤثّر مشاعر القلق والتوتر، وفق نجا، على إنتاجية الفتيات والنساء اللواتي يمتنعن في بعض الأحيان عن الذهاب إلى المدرسة أو مكان العمل أثناء فترة الحيض، ما يعرضهن للمزيد من العزلة والنبذ الاجتماعي. وبدل اعتبار الدورة الشهرية عند الأنثى من مظاهر الاحتفال بدورة الحياة، أصبحت الدورة الشهرية قلقاً وعبئاً لدى الفتيات والنساء في لبنان.